

دور المجتمع المدني في إقامة الحكم الراشد

المقدمة:

عبدالباقي امين

Abdulbaqi123@gmail.com

0093789316120

إن الحكم (الخلافة أو الإمامة) هو القلب النابض والعقل المدبر لشؤون الأمة, ويمثل المركز في جسد الأمة حيث يربط جهود الأطراف بالمقصدية العامة للأمة ويوظف طاقات الأمة المترامية والمتعددة بكل تجرد ونزاهة وبكل دقة وإتقان لأجل المرابطة في الثغور حتى يتحقق الاكتفاء ويتمثل الشهود الحضاري, ويقوم نيابة عن الأمة بالمسؤوليات التي كلفت الأمة بها.

إن واقعا في هذا المجال مؤلم للغاية, ومؤسسة الحكم في بلداننا قد تنازلت عن القيام بجل مسؤولياتها, وانشغلت بحماية نفسها وقمع معارضيتها, وأصبحت حكومات الجباية وجلد المواطنين..... تجمع المال من فقراء الأمة ليوزعها على أغنيائها, ونست وظيفتها في حفظ المصالح العامة وتنميتها.

قد عجزت الأمة عن القيام بواجب تقويم اعوجاج السلطان ولم تتمكن من إحداث آليات مؤثرة في ضبط الأمور, في البدء بسبب العجز من التنظير الفقهي الشامل لأبعاد المسؤوليات المنوطة بالأمة وبسبب من استبداد السلطان وإبعاده التنظير والاحتساب عن ساحة الحياة السياسية, وسعيه إلى منع التأطير والتنظير لذلك, فلم تتمكن الأمة من إحداث أوعية مؤسساتية (المجتمع المدني) لأجل القيام بالاحتساب في الساحة السياسية, وبسبب هذا الغياب قد تمكن الاستبداد من مصائر الأمة وتصرف فيها بلامسؤولية وبقسوة عديمة النظر في بعض الأحوال, وفي النتيجة أخذت الفعاليات السياسية بُعدا شاسعا عن المقاصد التشريعية.

إن مؤسسة السلطان قد سعت ولا تزال, أن توجه عمليات الاحتساب نحو القصور في مظاهر التدين الخاصة التي في الغالب واجبات عينية فردية علاقتها بقضايا الحكم والاستخلاف خفيفة ورقيقة, وأما عمليات الاحتساب في الحياة

السياسية العامة قد غابت، وهي إن وجدت فنادرة في تاريخنا السياسي، كانت فردية وسرعان ما كانت السلطة السياسية بدأت في إجراءات التضييق بغية القضاء عليها، وأما أن تحدث وتنشأ مؤسسات الاحتساب في الحياة السياسية العامة تمارس عملية المراقبة والنصح، فالإرادة السياسية كانت عائقة عن بروزها وتشكلها.

إن إقامة الحكم الراشد واجب الأمم وضرورة الأمم المتحضرة وذلك ليحمي المصلحة العامة ويدبر للقيام بالمسؤوليات التي وضعت على عاتق الأمة، وليحمي طاقات الأمة المادية والبشرية ويخطط بصورة دقيقة لتنميتها، ويوظف هذه الطاقات بصورة متوازنة لسد ثغرات الأمة وكفاية حاجاتها الداخلية والعيش بمستوى التحديات الشاخصة في مجال التنافس الحضاري، والحيلولة دون وقوع الأمة تحت ضغط الحاجة وإكراهات الضعف للأمم الأخرى، والقاعدة الأصولية تقول: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)¹

ولا يمكن إقامة الحكم الراشد دون أمة واعية دافعة ضابطة، تضبط السلطة وتدفعها نحو السلوك الراشد وهذا لا يمكن إلا عبر جهد جماعي في المجتمع ينسق الجهود ويضع الخطط لأجل التأثير في حراك المجتمع، وتوجيه هذا الحراك نحو الصالح العام، ويتم من خلال هذا التنسيق الذي نسميه مؤسسات المجتمع المدني القيام بوظيفة النصح والنقد وبوظيفة العون عند الاقتضاء كما ورد في خطبة الخليفة الراشد الأول عندما قال إن أحسنت فأعينوني² وإن أسأت فقوموني، وفي هذا البحث سأقف في البدء مع مفهوم الحكم الراشد والمجتمع المدني ومقاصد الشريعة في الحكم الراشد، ثم أقف مع الوظائف والمسؤوليات التي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني ثم أقف مع التحديات الشاخصة أما المجتمع المدني والتي تقعدتها عن أداء دورها.

¹ محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من أصول الفقه، 1/ 231-232.

² انظر خطبة الخليفة الأول في المصادر التالية: السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت 213هـ): تحقيق عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ، 82/6، و تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ، الطبعة الأولى، 238/2.

المبحث الأول

القراءة في المفهوم والمقاصد

أولاً: تعريف الحكم الراشد:

في التراث الإسلامي: إن مصطلح الخلافة في التراث الإسلامي تعني الحكم الراشد الذي ينبني على رضي الناس والعدالة بين الخلق على عكس من مصطلح الملك حيث يعني التجبر على رقاب الناس دون رضاهم وغياب العدالة³ وقد ورد الفرق بين الخلافة والملك في الأحاديث والآثار وفي بعضها ورد المعيار في هذا التمييز ومن ذلك:

1. ما روي أن سلمان رضي الله تعالى عنه سئل عن الفرق بين الخليفة والملك، فقال سلمان: إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهماً أو أقل أو أكثر ثم وضعته في غير حقه فأنت ملك، وأما الخليفة فهو الذي يعدل في الرعية، ويقسم بينهم بالسوية، ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهل بيته، والوالد على ولده، ويقضي بينهم بكتاب الله، قال أحد الصحابة: ما كنت أحسب في هذا المجلس من يفرق بين الملك والخليفة، ولكن الله أهم سلمان الإجابة.⁴

2. روي عن حذيفة رضي الله عنه: قال النبي صلى الله عليه وسلم: تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً عاضاً، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً جبرية، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت.⁵

3. روي عن سفينة أبو عبد الرحمن أنه قال سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون الملك.⁶

³ يقول ابن خلدون: إن الملك الطبيعي : هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة ، والسياسي : هو حمل الكاف على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، والخلافة هي : حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها انظر المقدمة، ص: 190.

⁴ كنز العمال، حديث رقم: 35777.

⁵ أخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم: 17680.

⁶ أخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم: 21973.

وفي هذين الحديثين دلالة على أن حقيقة الخلافة مغاير لحقيقة الملك وكنهه, والمعيار في هذا الفرق هو ما ورد في أثر سلمان رضي الله عنه.

ويمكن التعرف على الحكم الراشد في التراث الإسلامي من خلال ثلاث معايير:

- **عدم التجبر:** إن من مميزات الحكم الراشد عدم الترفع والتجبر على الناس, وأما الملك فهو على عكس من ذلك وهذا ماورد في كثير من آيات القرآن الكريم وهذا ما قصده النبي صلى الله عليه وسلم عند ما أتاه رجل فكلمه فجعل ترعد فرائضه فقال له هون عليك فيأني لست بملك إنما أنا بن امرأة تأكل القديد⁷, وهذا ما قصده عمر بن الخطاب عندما أنكر على معاوية ابن أبي سفيان تصرفا معيناً حيث قال له: (اكسروية يا معاوية)⁸ وهذا ما قصده علي ابن ابيطالب عند ما قال لو تمكن منكم وتولى أمركم لفعل فيكم أفعال كسرى وهرقل, وهذا ما كان يقصد كذلك عندما خاطب في أنصاره في الكوفة: سيروا إلى قوم يقاتلونكم كيما يكونوا جبارين يتخذهم الناس أرباباً، ويتخذون عباد الله خوفاً وما لهم دولا.⁹
- **رضى الناس وخيارهم:** إن من أعظم من يميز الخلافة عن الملك هو أن يتولي أمور الناس برضى الناس ومشورتهم, وفي هذا ما قال عبدالرحمن ابن ابي بكر عندما جمع مروان (والي معاوية بالمدينة المنورة) الناس في المسجد لأجل أخذ البيعة ليزيد ابن معاوية: (والله ما الخيار أردتم لأمة محمد، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقليّة، كلما مات هرقل قام هرقل)¹⁰ كما ورد ذلك عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عندما قال: (بلغني أن قائلاً منكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلانا فلا يغتربن امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت ألا وإنما قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر من بايع رجلا عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتل)¹¹ وهو رضي الله عنه يجعل الخلافة شورى بين المسلمين وإن الخروج عن هذا يراه خلاف للنهج الصحيح في انتخاب الخليفة ويرى أن مبايعة أبي بكر كان في ظروف استثنائية لا يمكن أن يقاس عليه.

⁷ أخرجه ابن ماجه بالرقم: 3303.

⁸ مقدمة ابن خلدون, ص: 104.

⁹ المسعودي, مروج الذهب, 337/1.

¹⁰ انظر: ابن الأثير, الكامل في التاريخ, 141/2. ومحمد الغزالي, الإسلام المفترى عليه. ص: 35.

¹¹ اخرجه البخاري في صحيحه, حديث رقم: 6328.

• **العدل بين الناس:** إقامة العدل بين الناس من أهم المقاصد التشريعية من الحكم في المجتمعات البشرية عموماً والإسلامية خصوصاً وهذا ما ورد في تفسير سلمان رضي الله عنه عندما أراد أن يميز بين الملك والخلافة، وإذا لم يقيم الحاكم بالعدل بين الناس فإنه يفقد فلسفة وجوده.

تعريف الحكم الراشد في المصطلحات المعاصرة: إن مفهوم الحكم الراشد في المصطلحات المعاصرة لا يخرج عن تعريف سلمان رضي الله عنه للخلافة، وذلك بأن الحكم الراشد هو الذي يسعى لتحقيق المصلحة العامة لجميع أفراد الشعب ويقوم بتوزيع الفرص بين الناس بالعدل والإنصاف ويسعى لتوسيع الفرص والخيارات وتنمية القدرات والطاقات، وشبيه من ذلك ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 حيث عرف الحكم الرشيد: هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عرف الحكم الرشيد: هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.¹² وفي الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضعت معايير للحكم الرشيد¹³: (المشاركة، سيادة القانون، الشفافية¹⁴، حسن الاستجابة¹⁵، التوافق¹⁶، المساواة¹⁷ في تكافؤ الفرص، الفعالية، المحاسبة، الفصل المتوازن للقوة بين

¹² جلال إسماعيل، الحكم الرشيد... المفهوم والمعايير والمقال نشر بتاريخ 31-03-2014م على الرابط التالي:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/325123/31/03/2014.html>

¹³ ناجي عبدالنور، بور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية) مجلة المفكر، العدد الثالث، ص: 111. وعرف بعضهم: هو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن المناس تعبيراً سليماً وترتيباً بينهم شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات وفي النهاية بواسطة الناس. وعرفه نادر فرجاني: (هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتقديم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم ومشاركتهم) وعرفه بعضهم: هو العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة بصورة عالية من النزاهة والشفافية ويتم تحقيق ذلك بطريقة خالية من الفساد وفي ظل سيادة القانون، وهو الآليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها المواطنين (أفراداً أو مجموعات) التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة. انظر: سمير عبدالرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد، ص: 6، 13.

¹⁴ لوضوح الشفافية جانبان: الأول: وضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العمل مع المواطنين المتفاعلين من الخدمات أو الذين يساعدون في تمويلها. ثانياً: المتعلقة بالاجراءات، الغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية (غير سرية) وذلك لأن الشفافية تؤدي إلى جودة الأداء ويسمح بالرعاية ويهيئ الأجواء لذلك.

¹⁵ الاستجابة: أن تكون العمليات التي تقوم بها مؤسسات الدولة تسعى لتلبية احتياجات وخدمات كافة المواطنين.

السلطات, الرؤية¹⁸ الاستراتيجية¹⁹ وفي بعض الدراسات الأخرى إن هذه المعايير ستة: (المحاسبة والمساءلة, الاستقرار السياسي, فعالية الحكومة, نوعية تنظيم الاقتصاد, حكم القانون, التحكم بالفساد).

من خلال ما ذكرنا يمكن استخلاص التعريف للحكم الراشد: أن الحكم الراشد هو السلطة القائمة باختيار الشعب الساعية بالتجرد والفعالية نحو تنمية الموارد البشرية والمادية, مع توفر العدالة والشفافية والمساءلة, واحترام المصلحة العامة.

وهذا التعريف يحمل عنصر المشروعية, حيث لا يمكن تسمية الحكم الراشد إذا جاء عن طريق غير شرعي وذلك أن يأتي عن طريق اغتصاب ارادة الشعب والتربع على كرسي الحكم بالاستفادة عن القوة والتجبر, وهذا العنصر لم يذكر في تعريف الأمم المتحدة ولا في تقرير التنمية البشرية, والمعيار الآخر أن تكون السطة نزيهة وتعمل بالتجرد لتحقيق المصلحة العامة وبفعالية لاستخدام كافة الإمكانيات والطاقات نحو تحقيق تنمية الموارد البشرية والمادية وسد الضرورات المجتمعية, وذلك في إطار العدل والإنصاف القائم على التوزيع العادل للثروة والتوظيف العام, في جو من الشفافية والمساءلة حيث يتيسر للناس الوصول للمعلومة ليتأكد الشعب من سلامة إدارة الشأن العام, وهذا يتطلب وضع القوانين التي تضع الأطر لضمان الوصول للمعلومة ومساءلة المسؤولين عن أذائهم واحترامهم للمصلحة العامة.

ثانياً: تعريف المجتمع المدني:

إن المجتمعات المدنية تنبع من القناعة على أساس الانتماء إلى الأمة (المواطنة) وإمكانية الحصول على عضوية أكثر من مؤسسة مدنية, وجود المساواة بين أعضاء المؤسسة, وجود الأنظمة الإجرائية معترف بها من قبل الأعضاء حول كيفية اتخاذ القرار وكيفية إدارة المؤسسة.²⁰

¹⁶ تسوية المصالح والمنافع المختلفة بقدر الإمكان للوصول إلى توافق عام حول أهم مصالح المواطنين والسياسات وآليات التطبيق (توفر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين)

¹⁷ المساواة: أن يمتلك كافة أفراد الشعب فرص متساوية في تلبية الاحتياجات في إطار الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية.

¹⁸ المنظور الواسع والطويل عن الحكم الرشيد وتنمية الموارد البشرية والمادية, بالتوازي مع امتلاك الاحساس بالاحتياجات لتكث التنمية بالاضافة إلى فهم التعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية.

¹⁹ سمير عبدالرزاق مطير, واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد , ص:4.

²⁰ عزمي بشارة, المجتمع المدني (دراسة نقدية) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, 1997م. ص: 72.

والمجتمع المدني عبارة عن مؤسسات تطوعية، مستقلة عن الدولة تعمل في إطار القانون لأجل تحقيق الصالح العام ويقبل بالتنوع والاختلاف، وأبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية النقابات العمالية والهيئات المهنية الحرة والأحزاب والتيارات السياسية وجمعيات حقوق الإنسان والتيارات الفكرية والفنية...²¹ ومن أهم مميزات العمل فيها مؤسسي يتوفر فيها عنصر التنظيم المبني على الضوابط والأسس تطل مجمل الحياة الحضارية، تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية..... يختلف عن المجتمع التقليدي العام الذي يكون الفرد فيه محور الفعاليات، والمشاركة فيها تكون طوعية تأتي بناء على الفعل الإرادي الطوعي، تتميز عن باقي التكوينات الاجتماعية التي تأتي المشاركة فيها بناء على التكاليف الإدارية الوظيفية، و من مميزات أنها مستقلة لم توظف من طرف السلطة الحاكمة، والاستقلال عن هيمنة الدولة يجعلها قادرة على العمل لأجل الصالح العام بناء على الدفع الوطني بعيدا عن الإماء والتأثير والاستيعاب ضمن السياسات الحكومية، والمجتمع المدني عبارة عن تنظيمات اجتماعية تعمل في إطار علاقات التضامن والتماسك الاجتماعي، ترمي لتحقيق المصلحة العامة (مصالح فئة أو شريحة معينة في المجتمع وإما مصالح عامة لكافة أفراد المجتمع) ومن مميزات أنها تعمل في إطار القوانين السائدة، وعمل المجتمعات المدنية ليس خروجاً على القانون ولا على النظام، بل هو دعم للنظام في إطار العون في المعروف والنصح والنقد في البيان والضبط والتقويم عن طريق الضغط وإعمال التأثير. وبما أن المجتمع المدني، مجتمع أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وعلى حق الآخر في تكوين وإيجاد منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المجتمعية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل المؤسسة وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.²²

يقول أحد الكتاب المعاصرين عند قراءته في مفهوم المجتمع المدني أنه في المرحلة الراهنة يقدم إجابة جاهزة عن العديد من المسائل فهو رد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو رد على

²¹ بوحنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد، ص: 3.

²² فريد باسيل الشاني، المجتمع المدني، موقع الحوار المتمدن، والمقال منشور على العنوان التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48214>

بيروقراطية وتمركز عملية القرار في الدول الليبرالية وهو رد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والصحة والفن والثقافة، وهو رد على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية والتقليدية من جهة ثانية.²³

إن المجتمع المدني يحسب وعاء جيداً لممارسة وظائف الاحتساب المجتمعي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (بالمفهوم الشامل والحضاري) حيث إن فهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد أصابته آفات عصر الانحطاط في حياة المسلمين وأبعده عن وصفه صمام أمان للمجتمع يشحذ هم أفراد المجتمع نحو التنبيه للإخفاقات ووضع الأصابع عليها، وعن وصفه وسيلة للنقد البناء، ليتمكن المجتمع عبره من القيام بوظائف المراجعة والنقد، وتحديد الأخطاء ورؤية الذات بصور واقعية، والقيام بعملية النصح والتصحيح والتسديد، فحوالته إصابات عصر الانحطاط إلى فعاليات جامدة حصرت في المخالفات الفردية والفروض العينية بعيداً عن ساحات الشأن العام وإذكاء الفعاليات المجتمعية نحوها، ويكمن مشكلتنا الأخرى في أن بعض العقليات الدينية تعتبر مؤسسات المجتمع المدني أحد أذرع التغريب في العالم الإسلامي، فتري أن من مسؤوليتهم أن يعارضوا تشكل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها معركة مقدسة، وناسين في ذلك أنها مجرد وعاء ووسيلة للتعبير الشعبي عن المطالب تجاه مصالح مجتمعية أو فئوية داخل المجتمع، والمسلمون يستطيعون أن يجعلوها وعاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكل جدارة، الأمر الذي يتطلب ويؤكد أن مشكلة الأمة تكمن في الفهم وطريقة التفكير، وعدم القدرة على الاستفادة من الآليات الحضارية لإدارة حركة المجتمع وصوبها نحو أداء المسؤوليات المجتمعية والقيام بتحقيق الصالح العام والوصول إلى اكتفاء المجتمع وقطع الطريق على تحكم الآخر في مصائرنا ومن ثم تمثل حرية قرارنا وإخلاص العبودية لله عزوجل (جننا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد) وهذا لا يتحقق إلا عن طريق إحياء مؤسسات المجتمع وإذكاء العمل الجماعي والدفع بكل شرائح المجتمع نحو الإسهام في القيام بوظائف مجتمعية التي كلفت الأمة بها.

ثالثاً: مقاصد الشريعة الإسلامية في الحكم:

إن العلماء قديماً قد كتبوا المقاصد الشرعية العامة، وكان الاعتناء في هذا التناول على المقاصد المتعلقة بالفرد ولم يتم التعرض لمقاصد الشريعة نحو الأمة حتى جاء ابن عاشور الذي وضع الأمة كإطار للبحث في المقاصد وكتب عن الأمة، والجزاء الجماعي للأمة في الدنيا، كما تحدث عن المسؤولية عما تتورط فيه الأمة وقال أنها مسؤولية جماعية

²³ عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية) ص: 45.

استدلّ لا بقوله تعالى: (وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)²⁴ وقال أنه من الصعب إدخال النيات ومقاصد الأفراد في صياغة الأحكام الجماعية , ولذلك فقد وصف ابن عاشور التشريع بأنه قانون الأمة .²⁵ وفي هذا الإطار يمكن فهم المقاصد الشرعية المتعلقة بالحكم وذلك ليصل الشارع إلى المقاصد المتعلقة بتمثيل الأمة الوسط القادر على هداية البشرية جمعاء عن موقع العطاء والتأثير والبعد عن موقف الاحتياج والعوز الذي تمثله الأمة في وضعنا الحالي في كثير من الأقطار الإسلامية, يمكن تصنيف المقاصد الشرعية في الحكم إلى جزئين رئيسين:

أولاً: العمل على حفظ الدين وإقامته: والتي يمكن أن يتم عبر الفعاليات الآتية:

1. العمل على تهيئة الأجواء للقيام بالشعائر الدينية
2. العمل على نشر الفضيلة والأخلاق الإسلامية ونشر روح التعاون والألفة في المجتمع
3. تطبيق الأحكام الشرعية التي تصنف في إطار الأحكام القضائية عن طريق المحاكم والقضاة.
4. العمل على نشر تعاليم الدين والذي يشمل التنظير والتأطر لتنظيم كافة شؤون الحياة في ضوء أحكام الشريعة ومقاصدها, بما فيها الصياغة التشريعية العملية للنظريات الإسلامية في مجالات الحياة التي تناقش مشكلات الحياة العملية المتعددة والمتغيرة, وإيجاد الحلول بصورة مقنعة وإظهار جدوى الأحكام الشرعية والحلول الإسلامية مقانة بالحلول المستوردة.
5. العمل على التطبيق السليم للأحكام الشرعية وفق نظرة شمولية حكيمة ومتدرجة, والاجتناب عن التطبيقات المجحفة التي تقدم صورة غير مشرقة ومشوهة عن الدين الإسلامي وعن وجهه الحضاري, حيث تترك أثراً سيئاً عن الإسلام وينفر بدل أن يبشر.
6. العمل على إحياء الاجتهاد الخادم لخلود الشريعة ومسايرة العصر والقضاء على الخلو التشريعي الإسلامي في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية..... الأمر الذي ترك مجالاً للقوانين والتشريعات المستوردة لتأخذ محلاً في أقطارنا الإسلامية.

²⁴ الأنفال: 25.

²⁵ رياض أدهمي, بُعد الأمة في الخطاب المقاصدي عند الإمام ابن عاشور, مجلة الرشد, العدد: 5 لعام 1997م.

7. العمل على حفظ الإسلام من تشويه صورته وسط غير المسلمين وذلك بالتصدي لجهود أعداء الإسلام الذي يعملون على تشويه صورة الإسلام والتنفير منه, وكذلك العمل على بيا أوجه الخطأ في التصرفات التي يقوم بها بعض المسلمين في حالات مختلفة, وكذلك العمل على نشر الصورة الوسطية للإسلام.
8. العمل على تنمية القدرات الفقهية الاجتهادية القادرة على معرفة الواقع معرفة دقيقة وإنزال نصوص الشرع في هذه الواقع وفقا للمقاصد الشرعية.

ثانيا: سياسة الدنيا: وذلك عبر الفعاليات التالية:

1. **القيام بالوظائف التي نيظت بالأمة:** الوظائف التي نيظت بالأمة كثيرة ومتنوعة, وهي كل تلك المسؤوليات التي أمرت الأمة بأكلمها بإقامتها, وكل فرد من أفراد الأمة لا يستطيع القيام بكل هذه الأعمال فلا بد أن يقوم بعض أفراد الأمة ببعض الواجبات والبعض الآخر بالواجبات والمسؤوليات الأخرى, ولكن هذا القيام لا بد وأن يكون بمستوى الكفاية لسد الضرورات, وتصريف الطاقات المتعددة لهذه الوظائف لا تتم صدفة وبناء على رغبات الناس وما تيسر لهم, بل لا بد من تخطيط دقيق للقيام بهذه الأعمال المطلوبة والضرورية للمجتمع, والتهيئة والإعداد, والدفع والترغيب, وهذا لا يتأتى إلا بوجود الحكم (الخليفة) أو الإمامة أو رئاسة فسميها ما شئت.... كما أنه لا بد من قياس الأداء في المجتمع, ومعرفة ما إذا كانت الأعمال والجهود كافية لسد الثغرات؟ أم لا بد من الجهود الإضافية في هذا الصدد؟ وهذه الثغرات تختلف, فمنها ما هو سد للضروريات الأساسية الداخلية التي بها قيام الحياة والكرامة الإنسانية في المجتمع الإسلامي, ومنها ضرورات تفرضها التحديات الحضارية التي تتغير بناء على الموقع من المنافسات الدولية والتحديات الحضارية التي تلقي على كاهل الأمة مسؤوليات إضافية في كل وقت, وهذا كله لا يتأتى إلا بالحكم المدبر وهو من أهم مقاصد الشرع في إطار تكوين الأمة والمجتمع.

2. **الدفاع عن الأمة و رد الاعتداء:** ويجب على الأمة الدفاع عن نفسها, وهذا الدفاع لا يتأتى من الأفراد بل لا بد من تنظيم الجيوش والإعداد العسكري القادر على الرد الرادع, قال الله عزوجل: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ)²⁶ وهذا الإعداد لا يمكن إلا عبر حكم مدبر,

²⁶ الأنفال: 60.

وتنظم القدرات البشرية وينمي الطاقات المادية ويهتم بالصناعة العسكرية ويخطط للدربة العسكرية, وهذا كله بعد معرفة دقيقة من قدرات الآخرين, والتوصل إلى تمثيل موقف الرادع, وهذا لا يمكن إلا بعد القيام بالدراسات الدقيقة التي تبصر واقع المجتمع وتبصر الآخر بقوته وقدرته, وتكون مسؤولية الحكومة من القيام بهذا الواجب بقدر كفاية الضرورات وفق المعايير الدفاعية والعسكرية, وهذا من أهم المقاصد المتعلقة بالحكم في إطار موقع الأمة في المقصدية التشريعية.

3. **تمثيل الأمة الوسط:** إن من أهم معاني الأمة الوسط تمثيل الشهود الحضاري وسط الأمم, والمشاركة الحضارية والتأثير الحضاري عن طريق قدرة الأمة على تمثيل موقف العطاء دون الأخذ وموقف التأثير دون التأثر, وهذا هو المراد من قول الله عزوجل: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)²⁷ ويعضد هذا قول الله عزوجل: (كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)²⁸ حيث إن الأمر المعروف يكون عندما تمثل موقع العطاء, ولا يقبل أحد الأمر من الدون, والإرشاد من الواقع في المهالك والمأسي وسوء التدبير, إن الإسلام يحرم على الأمة أن تمثل الموقف الدون, ويكره للأمة أن تكون ذليلة ومحتاجة, ويكره العقلية التي ترضى بمثل هذا الواقع للمسلمين والسعي لتحقيق التنمية بالقدر الذي يخرجنا من إكراهات العجز والفقر والاحتياج على مستوى علاقاتنا بالشعوب الأخرى فريضة شرعية وضرورة الأمة, وذلك بأن هذه الإكراهات تهدد وجودنا ومستقبلنا, ويجعل إمكانياتنا المعنوية والمادية في خدمة الاستراتيجيات التي يححف في حقوقنا وآمالنا وتطلعاتنا, تلك الاستراتيجيات التي وضعت أصلا لذبح مجتمعاتنا قربانا لتنشيط الصناعة والتجارة في البلدان القوية, والإسلام العزيز يوجب على المؤمنين إخراج المجتمع الإسلامي من إكراهات الغير وقد قال الله عزوجل: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)²⁹ ونحن نعلم بأن جعل الله عزوجل أبلغ في الأمر والنهي فيكون المؤمنون مكلفون بالسعي لإزالة سبل القهر والغلبة والظلم وإهدار الحقوق عن المجتمعات الإسلامية والتي فرضت عليها من طرف الدول الاستعمارية, وهذا من أهم المقاصد التشريعية المنطة بالحكم

²⁷ البقرة: 143.

²⁸ آل عمران: 110.

²⁹ النساء: 141.

4. إقامة العدل بين الناس: لا يمكن إقامة العدل بالتعاطي بين الناس كما توهم البعض من أهل العلم في السابق وبعض المعاصرين من الفوضويين مؤخراً، بل لابد من الحكم الدافع علي رعاية الحقوق والقيام بالواجبات، والسلطة السياسية هي التي يمكنها أن ترغم الناس بذلك وتضع الخطط والضوابط للفصل بين الناس و رد الظلم وأخذ الحقوق وللتوزيع العادل للفرص في مجالات الحياة المختلفة، وهذا الأمر لا يمكن أن يتأتي بالجهود الفردية، والأمة بمجموعها مكلفة بهذا وتمثلها الحكومة والإرادة السياسية.

المبحث الثاني

وظائف المجتمع المدني

إن الحكم الراشد يأتي من خلال التمازج والتعاون بين مكونات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتكامل هذه القطاعات الثلاث وتوزع الأدوار, والمجتمع المدني في هذا الوسط ومن خلال التعاضد الثلاثي يجد طريقه وإسهامه عبر: (التعبير عن الاهتمامات, التأثير في اتخاذ القرار)³⁰ والوصول إلى ذلك يكون من خلال القيام بالوظائف التي يمكن أن تسهم في إقامة الحكم الراشد وذلك من خلال الآليات والوسائل التي تتغير من وُمن إلى آخر فتنوع وتتعدد:

أولاً: (الحسبة): إن الحسبة تعني العمل على إصلاح المجتمع في كافة جوانبه وذلك من خلال كافة الوسائل المؤثرة في سير المجتمع وحركته, إلا أن سير الحسبة وفهم مجالاته قد تأثر بفترات الانحطاط في العالم الإسلامي و يحمل بصماتها, وبما أن الشأن العام قد تم إبعاده من اهتمامات التدين, فإنه قد أبعده عن ساحة الاحتساب كذلك, وانحصر في شأن العبادات المحضة من ترك الصلاة أوالصيام أو رعاية الحجاب في الشارع, أو اهتم بالسوق ومجال الموازين, وحتى عند ذكر الاحتساب في مجالس العلم يتبادر إلى العقل الإسلامي تلك المجالات الضيقة, وقلما يمكن القبول بتلك الساحات الرحبة من سير المجتمع ومجالات الشأن العام التي يجب التصدي لها, وحتى يمكن أن تواجه الإنكار من بعض المخلصين المتدينين إذا تم التعرض للشأن العام بالأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر وقيل له مابك وأمر السياسة والأمر التي تتعلق بالسلطان! ومن حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه!³¹ والسلطان هو الأعلم بهذا الشأن فاترك الأمور لأهل الاختصاص! إن الصحو الإسلامية المباركة التي أحيت الفهم الصحيح عن الدين وإحياء الوجه الحضاري فيه فلها الفضل في إحياء مفهوم الاحتساب إلى كافة نواحي الحياة, والمجتمع المدني من أهم البوابات لممارسة في الشأن العام.

إن من صور الاحتساب, النقد البناء فهو أفضل وسيلة لكبح جماح الاستبداد والحكم الفاسد والوقوف في وجهه, والنقد والنصح والتصحيح من أهم وظائف الأمة تجاه الحاكم, والخليفة الأول قد ذكر ذلك في وظائف الأمة تجاهه

³⁰ بوحنية, ص:8.

³¹ أخرجه أحمد في مسنده, حديث رقم: 1646.

حيث قال: (إن أصبت أطيعوني وإن أسأت فقوموني)³² وقد فصل العلماء القول في أن مهمة الشعب هو الطاعة والنصرة في المعروف والنصح والنقد البناء عندما يميل الحاكم عن وجه الصواب, يقول الشيخ محمد الغزالي في هذا الإطار: (إننا اذا رجعنا إلى تعاليم الإسلام وجدناه يخلق أمام كل حكومة معارضة جريئة يقظة, تتعقب كل خطأ بالنقد, وتزن كل فعل يصدر عن الحاكم بميزان لا يجور ولا يخيّف).³³ واستدل الشيخ لهذا بقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيت أمي تهاب فلا تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم)³⁴ وقوله صلى الله عليه وسلم: (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه، فقتله)³⁵ ويقول: (مناقشة قرارات الحكام والمشاركة في وضع الحلول للمشاكل وتصحيح الأخطاء حق تكفله الشريعة لجميع المسلمين)³⁶ كما يقول الشيخ في مكان آخر: (فليس الإسلام هو الذي يخلق رعية جاهلة مستكينه تعجز عن تأديب حكامها, بله أن تستنيم على ضيهم وتخضع لهم)³⁷. ويرى الشيخ الغزالي إن مدهانة الظلمة سبب أصيل في استثناء أذاهم وامتداد طغواهم حيث يقول: (عندما يجد الملك الجبار من يزين له سياسته وعندما يجد الحاكم المعتوه من يثنون خيرا على حماقته, فهنا الطامة التي تبيد الأمم)³⁸ وأثر الفرد في الحد من طغيان الاستبداد والعمل في اتجاه الحكم الراشد ضئيل, وجهود الأفراد تتقوى عند التنسيق والتضامن والتضافر وهو الذي يمكن أن تتصوره في مؤسسات المجتمع المدني التي يتم تكوينها على النية الصادقة والبصيرة النافذة.

ثانيا: (العمل على إصلاح السياسات وصنع القرار): إن الحكم الرشيد لا يمكن إقامته إلا من خلال السياسات الواضحة التي ترمي إلى تحقيق المصلحة العامة, والمجتمع المدني من خلال عملها يمكن أن يساهم بشكل فاعل في إصلاح السياسات وذلك عن طريق الوقوف على واقع المجتمع بدقة وواقعية (بعيدا عن تزوير الواقع وتبريره) في المجالات المختلفة و تحليل السياسات والقرارات المتخذة تجاه معالجة الواقع, ثم الوقوف الأمين مع تلك السياسات لمعرفة مدى كفايتها لاحتياجات المجتمع الداخلية والتحديات الخارجية الشاخصة في إطار قراءة موقعنا في الشهود الحضاري.

³² انظر خطبة الخليفة الأول في المصادر التالية: السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت 213هـ): تحقيق عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ، 82/6، و تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ، الطبعة الأولى، 238/2.

³³ من هنا نعلم، محمد الغزالي، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، يناير 2005م. ص: 50.

³⁴ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، حديث رقم: 11269.

³⁵ أورده الحاكم في المستدرک، حيث رقم: 4884.

³⁶ الإسلام والطاقت المعطلة، محمد الغزالي، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2005م. ص: 167.

³⁷ من هنا نعلم، محمد الغزالي، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، يناير 2005م. ص: 50.

³⁸ معركة المصحف في العالم الإسلامي، محمد الغزالي، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، أغسطس 2005م. ص: 179.

وهذا العمل إنما يتم عن طريق القيام بالدراسات الجادة حول كافة أنشطة المجتمع وسير غور السياسات ثم تلمس النتائج العملية من خلال تلك السياسات, وهذه الدراسات يمكن أن تتم داخل الأقطار الإسلامية ويمكن أن تكون هذه الدراسات على مستوى الإقليم ويناقش السياسات الإقليمية في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن ويمكن لمراكز الدراسات إنشاء روابط إقليمية يتم من خلالها التعاون حول المشروعات البحثية التي تناقش هذه السياسات وآثارها على المستوى القطري والإقليمي.

إن العمل في هذا الإطار يهيئ طريقة تفكير النخبة الفكرية والثقافية في المجتمع حول جدوى السياسات وضرورة مراجعتها بكا يكفل الخير والسداد للمجتمعات, وهذه الدراسات إذا واصلت في عملها بصورة جادة فإنها تؤثر على صناع القرار نحو الرشادة والصالح.

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني التفكير خارج إطار الإقليم لتسعى نحو إصلاح السياسات على المستوى العالمي, إن الأصوات الفردية ترتفع في العالم الإسلامي حول غياب العدالة الدولية وغياب النظام العالمي العادل, وترتفع الأصوات حول ضرورة الإصلاح في النظام العالمي وضرورة المراجعة في تشيلها وطريقة عملها, ولكن هذه الأصوات فردية, أو مقطعية ترتفع في أحوال ومنعطفات سياسية معينة, لا تناصره دراسات جادة وعميقة, التي تبين خطر السياسات العالمية الخاطئة على الأمن والسلم الدوليين وأثرها على التنمية وحقوق الإنسان, وإيصال هذه الدراسات للنخبة الفكرية والسياسية ومراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الغرب, فهذا من أهم المداخل التي يجب أن لا ننسى تأثيرها.

ولا بد من التذكير بأهمية المؤتمرات بهذا الخصوص يطلب فيها نخبة من المفكرين الغربيين ومن الشرق كذلك, على أن يتم التداول في هذه المؤتمرات بناء على الأرضيات المشتركة بين المثقفين عموماً في الشرق والغرب وحق الإنسان في العيش الكريم وتنمية الموارد وحق الشعوب في تقرير المصير وتحقيق المصلحة للبشر (الحياة, التنمية, الحكم الرشيد).

ولا ننسى أن القوى الغربية تعمل بكل جدية في هذا المجال وبالأخص فيما يتعلق بترويج والقيم والثقافة والغربية ومن الأمثلة الحية لذلك التجمعات السنوية للمنتدى الاجتماعي العالمي اذي يعقد سنويا منذ عام 2001م وفي عام 2007 قد حضر هذا الاجتماع حوالي 50000 خمسين الف مؤسسة من المجتمع المدني لمناقشة أفضل البدائل

إنصافا واستدامة وتكيفاً مع متطلبات العولمة.³⁹ وكذلك قبل ذلك بروتوكول مونتريال عام 1987م ومؤتمر البيئة في عام 1992م ومؤتمر المرأة بجنيف عام 1995م

ثالثاً: (دور ممارسة الضغط وإعمال التأثير): إن البيانات التي يتم التوصل إليها من خلال الدراسات الجادة توفر الأرضية للتحرك نحو الإصلاح عن طريق ممارسة الضغط على السلطة العامة في وقت الضرورة لأجل إصلاح السياسات أو اتخاذ القرارات في اتجاه الصالح العام، في مجال التشريعات، قضايا الحقوق والحريات، القضايا الاستراتيجية..... .

إن إظهار الواقع كما هو وتمكين الشعب من معرفة الواقع في حد ذاته يشكل الضغط المؤثر على الحكومات، لأن الحكومات الفاشلة دائماً تريد إخفاء الحقيقة عن أعين الشعب، ليس إخفاء الحقيقة فحسب بل تريد تزوير الواقع وتحويل الإخفاق إلى البطولة وأما الحكومات الناجحة فهي لا تخاف وقوف الشعب على واقع المجتمع بل تسعى لإظهار الواقع، لأن في ظهور الواقع يظهر نجاحها وفعاليتها ولأجل ذلك فإن الحكومات الناجحة تدعم مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في جو من الاستقلال والانتماء للمصلحة العامة، وأما الحكومت الفاشلة على عكس ذلك كما ذكرنا.

فالتصدي لرصد الواقع وبيانه، وبيان ما يترتب على هذا الواقع من أثر على حياة الناس ومعيشتهم لأكثر ضغط على السلطة، ويدفعهم هذا الضغط نحو تصحيح السياسات التي يتأثر الناس من جرائها، كما أن هذا النوع من الضغط يدفع المواطنين للمطالبة بحقوقهم فيؤدي ذلك إلى ضغط شعبي على السلطة ويكون إسهاماً نحو الحكم الرشيد، المظاهرات العامة من أبسط أشكال الضغط على السلطة والتي يتم ممارستها في أكثر البلدان، وإن كان أثره ضئيل في الحكومات غير ديمقراطية والتي لا تلعب الرأي العام فيه أثراً كبيراً على مصير السلطة. لأن المظاهرات في كثير من بلداننا لا تقدم شيئاً ولا تؤخر، لأن رأي المواطن لا قيمة لها في الحكومات التي لم يكن لرأيها وزناً في إقامتها، وذلك على خلاف الحكومات التي تقوم ببناء على رأي الشعب، لأن تلك الحكومت تسقط عند سحوب الثقة الشعبية، لذلك فإن الرأي العام له أهميته في الحكومات الديمقراطية، وهذا الرأي لا أهمية له في الحكومات الاستبدادية التي تفهم لغة

³⁹ بوحنية، ص: 3.

القمع والتنكيل بالمخالفين, وتعرف كيف يمكن استغلال علماء السلطان لإلباس العباية البيضاء صكوك الغفران للملوك والأمراء المستبدين.

إن التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والمطالبة بتصحيح المسارات والسياسات شكل آخر من هذا الضغط, ثم العصيان المدني من شرائح المجتمع المختلفة, والتأثير من خلال المجالس النيابية والمؤسسات الإعلامية..... كلها تشكل الأطر لإعمال الضغط نحو تصحيح المسار.

رابعاً: (العمل على تشجيع المشاركة السياسية): للعمل على تشجيع المشاركة السياسية عدة مداخل أساسية:

المدخل الأول: رفض شعور الحكام بالمالكية: إن الإمام والحاكم في التصور الإسلامي وكذلك في التصور السياسي المعاصر يتصرف في الشأن العام نيابة عن الشعب والأمة, فالحاكم نائب والشعب أصيل, الحاكم أجير والشعب صاحب الكلمة الأخيرة, الحاكم أجير لدى الشعب ويتقاضى مقابل عمله أجرا معيناً ويأتي هذا الالتزام نتيجة لعقد بين الشعب وبين الحاكم يتحدد بناء عليه مسؤوليات الحاكم تجاه الشعب الذي يتمثل في بذل الجهد لأجل حماية المصلحة العامة, ومسؤولية الشعب تجاه الحاكم التي تتمثل في المشورة والطاعة والنصرة في المعروف والقيام بعملية النقد البناء والنصح والتقويم في حال ما رأوا الحاكم يميل عن طريق الصواب, ويعرض المصلحة العامة للخطر, وهذه الرؤية ضد رؤية بعض الحكام الذين يرون أنهم يملكون مصير الشعب وأن الكلمة الأخيرة والحاسمة بيد الحاكم وليس بيد الشعب, وفي هذا يقول الشيخ محمد الغزالي: (لقد كان أمير المؤمنين قديماً كان رجلاً من خيرة المؤمنين, إن لم يكن من خيرتهم على الإطلاق يتولى الأمور أجيالاً للمسلمين على مال محدد, يأخذه لقاء عمله لهم... وهو فيما يفعل ويترك تحت رقابتهم, ينقدونه بملء الحرية ولا يقطع دونهم أمراً..... فكيف ماتت الشورى؟ وبادت تلك الرقابة؟ وأمسي أمر الأمة في يد رجل واحد تافه يرى أبناءها وأموالها إرثاً له أو لأسرته).⁴⁰

و هذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه كان رجلاً تاجراً فكان يغدو كل يوم إلى السوق يحمل الأثواب على كتفيه فيبيع ويشترى فلكيه عمر وأبو عبيدة عند السوق فسألاه: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ رد أبو بكر بتلقائية: السوق. فقال له: ما هذا الذي تصنعه وقد وليت أمر المسلمين؟ أجاب أبو بكر: فمن أين يأكل عيالي؟ فقال له عمر وأبو عبيدة: سنفرض لك راتباً, وبالفعل تم الإقرار على أن يكون راتب الخليفة أبي بكر السنوي 250 ديناراً

⁴⁰ معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص: 181.

وشاة يؤخذ له من بطنها ورأسها وأكارعها, و وجد أبو بكر أن هذا الراتب لا يكفي بيته ولا عياله فقرر أن يخرج لسوق البقيع للبيع والشراء كعهده سابقا, حتى زادوا له في المرتب إلى 300 دينار شهريا.⁴¹

1. المدخل الثاني: الحاكم يتم اختياره من قبل الأمة: إن الحاكم في نظر الإسلام رجل تختاره الأمة, لأنها تراه أجدر بقيادتها وزعامتها, ولأنها ترى في صفاته الموهوبة والمكتسبة ضمانا لولاية أمرها, على وجه يحقق مصالحها في الدين والدنيا.... والحاكم كأى وظيفة لا يرشح لها نسب خاص ولا لون خاص, وإنما يرشح لها من يسد فراغها ويحمل أمانتها..... وقد يتساهل الناس في ملء الوظائف الصغرى بمن يفقدون بعض شرائط الاستحقاق ولكن هذا التساهل إن قبل ضرره في الأعمال التافهة, فإن وزره في إفساد المناصب الكبرى لا يطاق. ومن ثم فإن مناصب الإمارة والوزارة وأشباهاها يجب أن ينتقى لها العمالقة والأبطال, وويل للأمة التي تسلم زمامها للسفهاء والضعفاء, وقد جعل الله أمر المسلمين شورى بينهم, ليبحثوا في صفوفهم كلها عن الكفاء لإمامتهم, فإذا وجدوه بايعوه عن رضا ومحبة, حتى إذا أصبح أميرا فيهم وجب عليهم طاعته ووجب عليه أن لا يقطع دونهم أمرا, ووجب عليهم ألا يجربوا عنه نصحا, وبذلك تسير القافلة, وقد قامت دولة الخلافة الراشدة على هذه الأسس, وكان نظامها فريدا في العالم يومئذ, إذ كان الروم والفرس وأمثالهم من الأمم يسودون أسرا تتوارث الحكم فيما بين أفرادها, كلما هلك ملك ورثه على نواصي العباد ملك آخر, وتورث الملك والحكم من أبرز مآثر الجاهلية. بيد أن الإسلام هو دين الفطرة النظيفة والعقل الرشيد شرع لأئمة معالم الشورى, و رد إلى الشعوب حقها الكامل في اختيار حكامها, وأسقط قيم الدماء والعناصر في موازين التفاضل..... وهذا الذي قرره الإسلام قديما هو ما قامت من أجله ثورات الحرية في المشرق والمغرب.... فأصبح رؤساء الدول يختارون من صميم الشعب.⁴²

المدخل الثالث: إن توارث الخلافة نظام دخيل على الحياة الإسلامية: إن هذا التوارث كان سببا في تقهقر أداء المسلمين على مر العصور حيث أدى ذلك إلى تخلف المسلمين عن ركب الحضارة والإنتاج الإنساني, وأصبح الحكم بيد عصابة أديعاء لا تؤهلهم قدراتهم لترتيب شؤون الأمة, ولا لحماية المصلحة العامة ولكن مع ذلك يملكون البت في قضايا الأموال والدماء والمرافق العامة والعلاقات الدولية وقضايا الإيمان وأحوال العمران...! إن منصب الأستاذ في الجامعة أو ضابط في الجيش لا تورث بل تعطى لمن ثبت فيه الكفاءة العلمية والخلقية, ووظائف الإدارة تحتاج إلى دربة وجرأة وطبيعة مسعفة وشيء منه لا تورث بداهة..... والخلافة علم ديني وفن

⁴¹ مركز الفتوى في إسلام ويب والمقال منشور على الرابط التالي:

<http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=99083>

⁴² في موكب الدعوة, محمد الغزالي, نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة, أغسطس 2005م. ص: 112.

إداري ووعي سياسي وقبل كل شيء شرف نفسي ومجادة خلق وعدالة سلوك, ولم يقل أحد أن بطون الأمهات يبرز الأجنة مستكملة هذه الصفات, وإنما يحرزها الناس على اختلاف أنسابهم ومنابتهم في الحياة العامة بما يبذلون من جهد وبلاء واجبات, فمن تراخى تأخر ومن جد وجد, وقد يحدث أن تبثلى وظيفة ما بمن يملؤها من غير كفاءة, وهنا تكون المصيبة عندما ترتبط بهذه الوظيفة من حقوق الله وحقوق العباد, فإذا كانت رئاسة الدولة, فالنكبة مدمرة, وقد بلي المسلمون بخلفاء وولاة من شرار الخلق, لوتخلت عنهم الملابس التي أحاطت بميلادهم وسيرتهم لأودعوا السجون بتهم القتل والغصب, كان منهم من يقتل أباه ليرث, وكان منهم من يقتل أخوته لأن لا ينازع في الحكم, وقل من يقترب منهم إلا المتملقون لمن تؤجر خبرتهم لكل دافع ثمن أو علماء السوء الذين يطلبون بالدين عرض الدنيا.⁴³

المدخل الرابع: معرفة العلاقة سلبيًا وإيجابيًا بين رشادة الحكم أو فساده وبين حياة الناس وأمورهم: إن بيان علاقة التأثير والتأثر بين رشادة الحكم وبين سلامة سير حياة الناس وأمورهم أمر يدفع الناس حول المشاركة السياسية, وقد أرجع المفكرون المعاصرون سبب الأوضاع المزرية التي يعيشها المسلمون في كافة جوانب الحياة مع غناء أراضيهم ومواردهم والقوة البشرية القادرة, مع امتلاكهم للقيم الإسلامية الهادية التي تشحذ المهتم نحو العمل والعطاء إلى غياب الحكم الرشيد وسيادة الاستبداد الذي أهدر الإمكانات وحنط المهتم وأظلم الطرق وقض على الأفكار والعقول.⁴⁴

إن الحكم الرشيد قد رحل بسبب من سيادة الاستبداد الذي قد جمد القيم الحضارية التي تحيي الشأن العام وتدفع طاقات الأمة نحو حمايتها والقيام بمسئولياتها, وتجعل مصلحة الأمة وتحقيق مقاصد الدين في حياة الناس من الأولويات تخطيطًا وتنفيذًا, وفي ظل الاستبداد أصبح الفرد الحاكم ومطالبه هو محور السعي والجهد, وأما السعي لتحقيق مقاصد الدين وحماية الشأن العام قد أخذ في الضمور والضعف, تكونت مجموعة من أهل الأهواء حول محور الفرد الحاكم تريد إرضاءه لأجل الحصول على امتيازات مادية متاحة, وانشغل السلطان بقمع من يتنافس على الحكم أو يطمع فيه, فأراد أن يؤمن استدامة حكمه واستمراره, كما سعي أن يؤمن إطلاق العنان ويزيل قيودًا أو عينا يقيد أو يراقب تصرفاته, وحاول إسكات كل قول يحمل نقدا يوجه إليه معتبرا إياه داعما لصيت معارضيه

⁴³ معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:176.

⁴⁴ الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:39.

حتى قال أحد هؤلاء المستبدين جهرا على المنبر: (من قال لي اتق الله ضربت عنقه)⁴⁵ ويقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى عند بيان مساوئ الاستبداد: (إن الاستبداد السياسي كان في مقدمة العاهات التي أقعدت المسلمين، وأذلت جانبهم، وعطلت رسالتهم... وكل متحدث عن الإسلام في عصرنا هذا يجرس عن ذكر هذه العلة، فهو مريض القلب أو العقل.. والمسلمون أحوج أهل الأرض إلى تقرير الحرية السياسية، إذ في جوها الطليق تنتعش تعاليم الإسلام وتنمو، كما أن في جوها يذوق الناس طعم العدالة والأمان، إن الحكم الفردي فساد عريض في الأرض والسماء، وبيئة خصبة للرياء والملق والعبودية، ووسيلة فذة لتكبير الصغار وتصغير الكبار، وغبط الكفاليات ورفع التفاهات...!)⁴⁶

المدخل الخامس: استشعار المسؤولية الدينية: إن شيوع الفهم الصحيح عن الدين وتوجيهاته له الأثر الكبير في دفع الناس نحو المشاركة السياسية، فإذا تم البيان على ان المشاركة السياسية والسعي نحو إصلاح الشأن العام هو واجب على الأمة وهو واجب كفائي فيمتد هذه المسؤولية تجاه كافة أفراد الأمة لأن الواجب الكفائي إذا تعين على شخص أو فئة باختيار ورغبة من عنده أو بتكليف مؤسسات الأمة له بناء على كفايته وأهليته، فإن من واجب الأمة أن تُعين المتعين على مباشرة الواجب الكفائي وذلك حتى يتمكن من القيام به إلى درجة اكتفاء الأمة من الحاجة إلى تلك المصلحة أو درء المفسدة، قال الشاطبي رحمه الله: (فبعضهم قادر عليها مباشرة، وذلك من كان أهلا لها، والباقون إن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين، فمن كان قادر على الولاية فهو مطلوب بإقامتها، ومن لا يقدر عليها مطلوب بأمر آخر وهو إقامة ذلك القادر وإجباره على القيام بها، فالقادر إذاً مطلوب بإقامة الفرض، وغير القادر مطلوب بتقديم ذلك القادر؛ إذ لا يتوصل إلى قيام القادر إلا بالإقامة من باب ما لا يتم الواجب إلا به)⁴⁷

إن تحفيز القائمين بالفروض الكفائية وإعانتهم في أداء مسؤولياتهم، وتمكينهم من أداء وظائفهم بصورة كاملة كامتداد للمسؤوليات المجتمعية (الفروض الكفائية) والشعور بما كمسؤولية دينية يجعل المجتمع وحدة متماسكة نحو صناعة مصير مشترك، واستحضار الطاقات واستنفارها، ثم السعي المجتمعي نحو تحقيق المصالح العامة وتأمينها، ويجعل المجتمع كالجسد الواحد، وكالبنيان المرصوص، حيث كل واحد من أفراد الأمة يأخذ موقعه ودوره في الحفاظ

⁴⁵ محمد رشيد بن علي رضا، تفسير المنار، 50/4.

⁴⁶ محمد الغزالي، الزحف الأحمر، ص: 124.

⁴⁷ إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، 178/1-179.

على البنيان وتأمين حياته، وبذلك تنتهي الفردية البغيضة في التوجه والسلوك، حيث يضحى فيها الشخص بالمصالح العامة لأجل مصالحه الشخصية، ويضر بمستقبل الأمة.

إن طرق حمل المتعين على الفرض الكفائي وإعانتة كثيرة ومتعددة، من الدعاء والتشجيع والمساهمة في الإعداد، والنصح والنقد والمحاسبة وإحداث كيانات الضبط والضغط ومؤسستهما، والمجتمع بكل شرائحه وفئاته لا بد أن يشارك في هذا الأمر، ومن هذه الطرق القوانين والتشريعات الكافلة للحقوق والواجبات، والمحفزة نحو الأداء الأفضل، وبصورة متقنة، ومنها التشجيعات المجتمعية للتميزين في الأداء والإنتاج، ومنها الدعم الشعبي للعناصر الفاعلة والمنتجة..... وهذه الوسائل تتجدد بتجدد الزمان، الأمر الذي يلزم الاجتهاد الدائم والسعي المستمر لتحديث هذه الأساليب وإنشاء المؤسسات لهذا الغرض ورفع جدوى العمل والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال، وكل ذلك تحقيقاً لمقاصد الشارع في القيام بالمسؤوليات المجتمعية وحمل المتعين والقادر على القيام بها، كما قال الشيخ محمد الخضري بك في هذا الخصوص: (الفروض الكفائية إذا ورد من الشارع طلب شيء منها، فإنما يوجه إلى البعض القادر على العمل، وعلى بقية الأمة أن تحمل هؤلاء على العمل إذا هم تعاونوا في القيام به، فالمستعدون مكلفون بمباشرة العمل والباقون مكلفون بحمل القادرين على العمل بمباشرته).⁴⁸

قال محمد ابوزهرة في تفسير الآية الكريمة: (وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)⁴⁹ إن في الآية واجبين: (أحدهما موجه إلى الأمة كلها، وهو إعداد هذه الطائفة التي تقوم بالإرشاد العام والتوجيه الفكري والنفسي، وتزويدها بكل ما يمكنها من أداء مهمتها، والقيام بالواجب عليها على الوجه الأكمل، وثاني الواجبين هو واجب هذه الطائفة التي تكونت، والوجوب عليها أخص من الوجوب الأول، وكذلك الشأن في كل الفروض الكفائية، فيها وجوبان: وجوب خاص على من عندهم الأهلية الخاصة للواجب الكفائي، ووجوب عام على الأمة كلها، وهو تمكين هؤلاء الخاصة من القيام بواجبهم وتزويدهم بما يحتاجون إليه).⁵⁰

هذا ما قاله العلماء وإن كنا نعاني في واقعنا من عدم الاتزان في الرؤية الدينية حيث إن غيرة أهل الذكر ما زالت تنصب على ما هو متصل بالفضيلة أو بالضمير، ولكن لا نكاد نسمع لهم صوتاً إزاء مشكلات الواقع وهموم

48 محمد الخضري بك، أصول الفقه، ص: 43.

49 آل عمران: 104.

50 محمد أبوزهرة، زهرة التفاسير، 1/1345.

الناس, إن الدعاة الذين يتحركون للإصلاح وتقويم ما اعوج في مجتمع المسلمين فإنهم أعلنوها حرباً على البدع التي تمس الشعائر ولم يشغلهم كثيراً ما طرأ على همة المسلمين من عوج, هو أيضاً من قبيل البدع والأضاليل... عندما ربطوا مثلاً بين الخمول والتواكل, وعندما حقروا من الاحتراف والإبداع المهني, وعندما فرطوا في الشورى وحكموا إمارة الغلبة والملك العضود, هذه بدع وتلك بدع: الأولى تخرب معتقدات الناس, والثانية تخرب واقعهم, لكن الدعاة تصدروا للأولى دون الثانية في فهم منقوص لوظيفة الدين, وفي انحياز واضح للآخرة على حساب الدنيا, وللضمير على حساب الواقع,⁵¹ الأمر الذي يؤثر على الأداء العام ويؤدي إلى التهرب من مسؤوليات الحياة, والتحرك في الحلقات الضيقة, والابتعاد عن تحمل الصعاب لصناعة المجتمع.

خامساً: (التعاون مع الحكومة في تقديم الخدمات): إن إيكال المسؤوليات العامة للعناصر القادرة والأمانة أحد أهم المداخل نحو الحكومة الرشيدة والمجتمع المدني يمكن أن يقوم بدور فاعل في التعريف بتلك الكفاءات وتميئة الطرق لتوظيفهم والاستفادة من قدراتهم وهذا لا يتأتى إلا من خلال إقامة علاقة التعاون مع الحكومات في مجال التعليم والصحة والبنية التحتية..... و الذي يلزم في هذا الشأن هو إنشاء آليات لهذا التعاون لتخفف العبء في تقديم الخدمات العامة والعمل على الشراكة لأجل تنمية الشأن العام, ولأجل فهم هذه المسؤولية اقرأ قول أبي بكر الصديق في أول خطبة له عندما ولي الخلافة: (فإن أحسنت فأعينوني و إن أسأت فقوموني).⁵²

إن الدول الغربية تسعى لإيجاد الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني, فهذا المملكة المتحدة وقعت مع منظمات المجتمع المدني يقضي بإدامة الاتصال مع الحكومة وتوؤيع الأدوار من خلال منتديات وطنية دائمة.⁵³

إن القيام بالمسؤوليات المجتمعية ليست وظيفة الدولة والحكومة فحسب بل يجب التعاون لأجل القيام بذلك, الحكومة تشكل العقل المدبر للقيام بهذه المسؤوليات, ومن واجب المجتمع عون السلطات للقيام بتلك المسؤوليات, فالمسؤولية

⁵¹ فهمي هويدي, التدين المنقوص, ص: 26.

⁵² عبد الملك بن هشام بن أيوب, السيرة النبوية, 82/6 وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري, تاريخ الأمم والملوك, 238/2, وأبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي, البداية والنهاية, 310/6 وأبو الربيع سليمان بن موسى الأندلسي, الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء, 446/2 وتام الخطبة: الصدق أمانة والكذب خيانة, الضعيف فيكم قوي عندي حتى أرجع عليه حقه والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله, لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل, ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء, أطيعوني ما أطعت الله ورسوله, فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم.

⁵³ بوحنية, ص: 5.

ممتدة لجميع أفراد الأمة, ويجب استشعار هذه المسؤولية نحو الأداء بالوجه الأكمل في كل مجالات الحياة, وتحويل الأمة إلى كتلة تدعم بعضه بعضا في أداء المسؤوليات المنوطة بالأمة, وكلهم يشكلون صفا منيعا لحماية الصالح العام وسد الثغور, وخير وصف لذلك ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)⁵⁴ فتكون مسؤولية كل فرد أن يقف على ثغرة مع القيام بإعانة من تولى القيام بالمسؤوليات المجتمعية وتمكينه من القيام بالمسؤوليات المنوطة به, فيكون كاللبننة في الجدار يقوم بموقف تضامني للبننة الأخرى في سد الثغرة والحفاظ على متانة الجدار, وإن كان وظيفة كل لبننة ومسؤوليته مستقلة عن الآخر ولكن الجميع يؤديون دورا تضامنيا داعما للآخر, وكل فرد في المجتمع بهذا الفهم سيكون قائما بواجب مجتمعي, كل على حسب قدرته ورغبته وكل ميسر لما خلق له, كما أن كل فرد يجد نفسه داعما ومؤيدا ومتضامنا مع الآخر في أداء واجبه المجتمعي, وفي إنجاح عمله الذي تولاه, والمجتمع بحاجة إلى الأداء بجدارة وإتقان, وبهذه الصورة سوف يتم القيام بالواجبات المجتمعية إلى درجة كفاية المجتمع وفي كافة أنشطة الحياة, ويؤدي ذلك إلى استشعار المسؤولية تجاه مستقبل المجتمع الإسلامي ومصيره, والجميع يعي أنه لا يمكن الوصول إلى الأمة الوسط, وإلى الأمة الشاهدة على الأمم, وإلى أمة العطاء والتأثير إلا بأداء تضامني مجتمعي نحو تحقيق غايات الأمة ومقاصدها.

54 أخرجه البخاري في صحيحه, حديث رقم: 6026.

المبحث الثالث

العوائق والتحديات

التحديات الشاخصة والعوائق الموجودة أمام فاعلية المجتمع المدني وتأثيرها في إقامة الحكم الراشد:

أولاً: ضعف التنسيق والتناغم: إن الجهد الفردي مطلوب في حد ذاته ولكن تأثيره في التحولات الاجتماعية ضعيف, وبقدر ما تتناسق جهود الأفراد فإنه يكون أكثر تأثيراً في تحولات المجتمع وتغييراته, وكذلك مؤسسات المجتمع المدني فأعمالها مؤثرة في تغييرات المجتمع, ولكن هذا التأثير يكون أكثر فعالية إذا كانت بين مؤسسات المجتمع المدني تناسق وتناغم في الأهداف وأداء الدور التكاملي نحو تحقيق المصلحة العامة والتأثير على سير الأداء الحكومي, ولكن واقع المجتمع المدني في أكثر بلدان العالم الإسلامي مصاب بعدم التنسيق والتناغم بل والتنافر والتناقض ولعل من أهم أسباب ذلك التجنيد الأيديولوجي والسياسي لمؤسسات المجتمع المدني وعدم البحث عن الأرضيات المشتركة التي يمكن التعاون عليها لأجل حماية المصالح العامة, وهذا التجنيد قد أدى إلى إبعاد مؤسسات المجتمع المدني عن الهدف العام لتلك المؤسسات الذي يتمثل في تحقيق المصلحة العامة التي يمكن ترتيبها من خلال التحرك المتناسق والاستراتيجي واضح المعالم للمجتمع المدني.

وهذا التنسيق بما هو مهم على المستوى الوطني وهو مهم على المستوى الإقليمي والعالمي ولا يمكن التحرك نحو الإصلاح في السياسات الإقليمية والدولية تجاه قضايا العدل و حقوق الإنسان والوقوف في وجه الاستقطاب الطائفي أو الإجحاف الاستعماري إلا بالتنسيق بين كافة منظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي والعالمي لأجل التعبير عن القلق وإبداء المطالب أولاً وممارسة الضغط ثانياً والمشاركة في صناعة القرار وصياغته ثالثاً.⁵⁵

ثانياً: التأثيرات الخارجية: إن التأثير الأجنبي على سياسات المجتمع المدني وتوجهاته من أهم التحديات أمام عمل مؤسسات المجتمع المدني, وأداء دورها الوطني في العمل نحو إقامة الحكم الراشد, إن أجندة الدول الأجنبية في العالم الإسلامي لا تتوافق مع المطالب والمصالح الوطنية في كل بلد, والتأثير التمويلي للمؤسسات الأجنبية على عمل مؤسسات المجتمع المدني وخططها وبرامجها تبعد هذه المؤسسات من الاعتناء بالمشكلات الوطنية, وتفقد استقلاليتها

⁵⁵ انظر: المجتمع المدني في العالم العربي (التطور, الإطار القانوني, الأدوار) ص: 26.

في وضع البرامج والخطط, وفي بعض الأحيان قد تقوم بأعمال وتخطط لبرامج لا تتناسب مع مقتضيات التنمية الاجتماعية أو لا تراعي الأولويات, أو تنير اشكالات ثقافية أو إثنية تعرض استقرار البلد للخطر.

ثالثاً: ضعف المؤسسات الشرعية: إن ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية في العالم الإسلامي وعدم استقلاليتها عن السلطة السياسية أدى إلى عدم قدرتها على حماية مؤسسات المجتمع المدني عن بطش السلطة, ولم تتمكن المؤسسة التشريعية من توخي العدالة ومقتضيات التنمية الشاملة في وضع التشريعات وإعطاء مجال التحرك لمؤسسات المجتمع المدني, كما لم تتمكن السلطة القضائية من الحفاظ على استقلاليتها من إرادة السلطة التنفيذية, فضايقت مؤسسات المجتمع المدني أو منعتهم من عملها وتم مصادرة الممتلكات في كثير من الأقطار عندما تحركت مؤسسة المجتمع المدني خلاف ميل السلطة أو حاولت الضغط على السلطة وتقييد سلطاتها بغية ربطها بالمصلحة العامة.

رابعاً: الفهم المعوج من الدين: من التحديات الموجودة في بعض مجتمعاتنا أن بعض من المتدينين يعتبرون المجتمع المدني امتداداً من التغريب والغزو الأجنبي لبلادنا, فيعتزلون عن الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني ويقومون بتفسير عامة الناس من التعامل والتعاون معها, قد يكون واقعا ما في بلد ما مصداق تلك الدعاوي, ولكن غياب الفهم الصحيح عن الدين قد ساهم في ابتعاد الناس عن هذا المجال, و أدى هذا الفهم إلى ضعف العمل في هذا المجال, وقد عجز كثير من المتدينين عن الابتكار في هذا المجال, وخوض الصعاب لإيجاد منافذ حرة ومستقلة لحشد الرأي العام وتوجيهه نحو سداد الحكم ورشادته.

وحول أزمة الفهم الصحيح عن الدين يقول عمر عبيد حسنة: (إن نخوض المسلمين وتقدمهم, وردم فجوة السقوط الحضاري التي يعانون منها, واختصار فترة التخلف التي ما تزال تتسع بشكل رهيب, مرهون إلى حد بعيد بإعادة فهمهم للإسلام, وإدانة الكثير من المفهومات التي استغلقت في أذهانهم, وأظلوها بمظلة الإسلام, فأورثت الكثير من التواكل, والعجز, والقعود, وانطفاء الفاعلية, والنكوص عن إدراك شروط النهضة, وفهم سنن الله في الآفاق والأنفس, وحسن تسخيرها وكيفية التعامل معها, وتسييرها دافعة عجلة الحضارة, مؤدية وظيفة عمارة الأرض على الصورة التي أرادها الله: كما أورثت تمزيق الرؤية الإسلامية الشاملة, وتقطيعها إلى أبعاض وتفريق, يعيشها مسلم اليوم عاجزاً عن النظرة الكلية الشاملة, الأمر الذي أفقده التوازن النفسي, الذي يمكنه من وضع الأمور في نصابها وإعطائها ما تستحق من الحيز والمكانة في سلم الحياة الاجتماعية...) ⁵⁶ وفي نفس الإطار قال الشيخ محمد الغزالي: (إن الاستبداد

⁵⁶ عمر عبيد حسنة, نظرات في مسيرة العمل الإسلامي, ص: 119.

السياسى استطاع على تراخى الأيام أن يحذف أبوابا مهمة من قسم "المعاملات" فى فقهننا الضخم! أو أن يجعل حقائقها ضامرة مهزولة لأن الكلام فيها مرهوب النتائج.. ومن ثم طال الحديث فى أمور هينة وكثرت فيها التفرجات والأخيلة البعيدة، على حين صمت الفقه فى الأمور الجلل)⁵⁷

وقال محمد رشيد رضا: (إن هذه الأمة ما فتئت خير أمة خرجت للناس حتى تركت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما تركتهما رغبة عنهما أو تهاونا بأمر الله تعالى بإقامتهما، بل مكرهة باستبداد الملوك والأمراء).⁵⁸ ويقصد محمد رشيد رضا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فى الشأن العام، لأن الاحتساب فى الأمور الفردية الخاصة فإن السلطة لا تعارضها ولا تضيق عليها، بل تشجع الاحتساب فى الأمور الفردية وتحييها وفى بعض الأحيان تبالغ فى ترتيبتها وتكثر من موظفيها، وتترأى السلطة كى يقال عنها أنها إسلامية وقد قامت بإحياء شعيرة الاحتساب الذى هو سبب خيرية الأمة، وأنها سلطة تطبق الإسلام فتجب طاعتها فى المنشط والمكروه (رميا بالرماد فى عيون السذج من المسلمين).

ونخلص مما ذكرنا أن الاستبداد قد ساهم بشكل كبير فى تهميش المسؤوليات المجتمعية عن اهتمامات خطاب الإصلاح الدينى، أو خطاب علماء الدين عموما، و كان تأكيدهم على المسؤوليات الفردية، وعلى التدين المظهري والشكليات المعروفة، بعيدا عن الخوض فى مقتضيات نظام العدالة والمساواة وحقوق المواطنين والمسؤولية تجاه الضعفاء والفقراء والعاطلين ومستويات الأجور، والتأمين الصحي..... كانت السمة الظاهرة خلال القرون الطويلة من تاريخ أمتنا، ولن تكون لأمتنا نهضة إلا بالرجوع إلى قابليات ديننا فى تنظيم حركة الحياة بصورة شاملة، ورفع الانفصام بين المسؤوليات الفردية والجماعية، والقيام بما كواجبات مساندة ومتشابكة لتحقيق نهضة حقيقية تعتمد على صلاح الفرد وتقدم المجتمع، وإذا كان لنا همة فى تغيير أوضاعنا فأهم عمل هو الوقوف فى وجه الاستبداد وإقامة حكم صالح وراشد يتجه بتجرد وبكل قوة نحو إبراء ذمة الأمة عن الفروض الاجتماعية المنوطة بها، قال محمد رشيد رضا: (ونعلم أن إصلاح الأمم بعد فسادها بالظلم والاستبداد، إنما يكون بإنشاء جيل جديد يجمع بين حرية البداوة واستقلالها وعزتها، وبين معرفة الشريعة والفضائل والعمل بها، وقد كان يقوم بهذا فى العصور السالفة الأنبياء، وإنما يقوم بها بعد ختم النبوة ورثة الأنبياء، الجامعون بين العلم بسنن الله فى الاجتماع وبين البصيرة والصدق والإخلاص فى حب الإصلاح وإيثاره على جميع الأهواء والشهوات، ومن يضل الله فما له من هاد).⁵⁹

إن سياسات بعض الدول الكبرى وتحديدًا تجاه بعض القضايا المحورية فى العالم الإسلامى مثل قضية فلسطين وارتباط المجتمع المدنى بالغرب ارتباطا وثيقا ولد جوا من العداء تجاه فعاليات المجتمع المدنى.⁶⁰

⁵⁷ محمد الغزالي، الفساد السياسى، ص: 127.

⁵⁸ محمد رشيد بن علي رضا، تفسير المنار، 4/50.

⁵⁹ محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 6/279.

⁶⁰ المجتمع المدنى فى العالم العربى، ص: 23.

خامساً: الواقع السياسي الجائر: إن الواقع السياسي في العالم الإسلامي تحد آخر أمام مؤسسات المجتمع المدني حيث إن السلطة (الحزب الواحد أو الحاكم الفرد) لا تترك مساحة مناسبة لعمل مؤسسات المجتمع المدني أو تحاول استيعابها وتسييرها ضمن سياسياتها الشمولية, بل تحسب السلطة أن المجتمع المدني هو الوعاء العام الذي تتشكل وتنظم المعارضة في إطارها, لذلك لا تستطيع أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل صحيح كما لا تستطيع أن صناعة بيئة العمل لديها, وإذا ما سمحت السلطة بالعمل, تكون هذه المساحة في مجالات الإغاثة أو تقديم الخدمات للمحتاجين, وأما مجال الشأن العام والعمل على إصلاح نظام الحكم والقيام بعملية النقد والتصويب وإعمال التأثير في القوة الشعبية ودفعهم نحو الصالح العام وإحياء استشعار المسؤولية تجاهه, فإن واقع العالم الإسلامي في كثير من أقطاره لا تسمح بذلك, وفي تلك البلدان عمل مؤسسات المجتمع المدني شكلية وقليلة الجدوي, ولا توجد لها مساحة حرة للتفكير في صناعة واقعه ولا مستقبله.

سادساً: ضعف التمويل الذاتي: إن مؤسسات المجتمع المدني تحتاج للنمو من خلال قدرات الأفراد المالية وجهودهم ومن خلال الدعم الذي تقدمه الدولة لمؤسسات المجتمع المدني لتقوى وتؤدي دورها في تعزيز الحكم الرشيد, ولكن ضيق اليد وقلة دخل الفرد وبخل الحكومات في دعم المجتمع المدني قد تركت آثارها سلبا على أوضاع المجتمع المدني وحنط دورها إلى حدود بعيدة, كما أن نفوذ التمويل الأجنبي بسبب غياب التمويل الذاتي جلب للمجتمع المدني حساسيات اتهام العمالة, والتدخل في الشؤون الداخلية, والقلق حول البعد الأمني والثقافي.

سابعاً: وجود الفساد في مؤسسات المجتمع المدني: إن الفساد مرض اجتماعي خطير, ضرره على المجتمعات البشرية أكبر من أي مرض آخر, إن الفساد يُذهب الجوهر ويُقيي القشر, يذهب المعني ويبقي الألقاب والأسماء..... ولكن من غير الجدوى, مؤسسات المجتمع المدني تأتي لأجل محاربة الفساد وإزالته من الشأن العام وإقامة الحكم الرشيد الذي يكون معافا من الفساد, إن ابتلاء الدواء بمرض الفساد في بعض هذه المؤسسات قد أدى إلى ضعف أداؤها, بل في كثير من بلدان العالم الإسلامي أصبحت وسيلة للإغناء من الصالح العام, ودعم فئة فاسدة في السلطة و السعي للحفاظ على قدرة المافيا ونفوذها في الأنظمة السياسية.

والمثال الحي في هذا الإطار واقع الأحزاب السياسية في العالم الإسلامي حيث تعتبر الأحزاب أهم إطار للمجتمع المدني حيث إصيبت بأمراض توريث القيادة, غياب الشفافية والمساءلة وانتشار الفساد المالي والإداري فيها,

وأصبحت سياسات الأحزاب رهينة الاستبداد داخل الحزب, على غرار الحكومات الفاسدة في العالم الإسلامي حتى إن بعض من تلك الأحزاب الفاسدة إنشئت تحت مسميات إسلامية, وهذه الإصابات أفقدت الأحزاب السياسية القدرة في إصلاح الشأن العام وأفقدتها الشعبية المناسبة لتظهر كقوة مؤثرة على الساحة السياسية.

ثامناً: وجود النسق القبلي والعرقى: إن التشكل العضوي للمجتمعات في العالم الإسلامي تميل إلى الانتماءات القبلية والعرقية, كما أن اللغة كذلك تلعب نورا في هذه الانتماءات, ويعتقد كثير من القاطنين أن الانتماءات والتكتلات الإثنية والقبلية توفر لهم الأمن والحماية في غياب الأنظمة السياسية التي غاب عنها الإطار العادل والحماية الشاملة فيرون في ذلك بديلا وحمية لتحركهم الاجتماعي والسياسي, وبعض الاقطار في العالم الإسلامي تأخذ هذه الانتماءات شكل الإفراط على حساب الانتماء للأمة أو الدولة, وأخيرا تتشكل الانتماءات القبلية تحديا للسلطة المركزية, وفي إطار هذه المنظومة الاجتماعية السياسية تتشكل المجتمعات المدنية حيث تبعد كثيرا عن مقاصد المجتمع المدني وشمولية تفكيرها في إطار الأمة أو الدولة القطرية.

تاسعا: وجود النسق الطائفي الديني: إن المجتمعات الإسلامية بما فيها من النزعة الدينية, والحس الإسلامي أهم ما يحركها, وشرائح المجتمع الدينية والذي يشتركون في الرؤى المذهبية يكونون منتديات ومؤسسات دينية مذهبية وفي كثير من الأحيان لأجل خدمة الأيديولوجيا, في بعد عن الانتماء للوطن والانتماء للدولة وفي أكثر الأحيان يأخذ هذا الانتماء بعدا متشددا وتنال منه العصبية بالصورة التي تغيب التفكير عنها على المستوى والوطني وحمية المصلحة العمومية, أو التعاون على المشترك الوطني.

عاشرا: ضعف الشعور السياسي: إن الأمية في المجتمعات الإسلامية منتشرة بصورة تبعث على القلق, في العالم العربي وحده أكثر من 60 مليونا أميا, وأما الذين يقرؤون ويكتبون فمعظمهم منهمكون في شأنهم اليومي لا يدركون أهمية تأثير صلاح الشأن العام على حياته اليومية, أو أنهم مخدرون من قبل السلطة أو خوف الاعتقال والتعذيب جعلهم لا يقتربون للعمل المدني الذي يجزهم نحو العمل السياسي..... وهذا الواقع قد أسهم بشكل كبير في إضعاف العمل المدني في المجتمعات الإسلامية.

الخاتمة

1. إن العمل لأجل إقامة الحكم الراشد مسؤولية الأمة بأكملها، وهي من الواجبات الكفائية التي لاتسقط الإثم فيها بمجرد إيكال الأمر ومبايعة الأمير بل إن هذه المسؤولية تمتد حتي القيام بالوظائف المنوطة بالحكم إلى درجة كفاية الأمة، كما أن هذه المسؤولية تمتد لإيجاد آليات معرفة كفاية الأداء، ثم إيجاد آليات فاعلة ومؤثرة للدفع السلطة وضبطها عند الاقتضاء.
2. إن الأمة تمن تحت أقدام الاستبداد الذي أهدر الطاقات وعطلها، وثبط الهمم وحنطها، وقصر الآمال، فالسعي لأجل ضبط هذه السلطة وربطها بمصالح الأمة بالطرق التي لا تسبب ضرراً أكثر من النفع المرجو، هو الواجب على كافة أفراد الأمة.
3. إن السعي والجهد الفردي لإقامة الحكم الراشد مأجور ومفيد (لا أقصد بذلك إقامة الحكم على الأنقاض بل إصلاح اعوجاج الحكم ليكون راشداً) ولكن هذه الجهود ستكون مترامية ومتشعبة وتأثيرها في التحولات الاجتماعية وإصلاح السياسات قليل الجدوى، اللهم إلا ما كان من جهد الكتاب والمثقفين ومنابر الوعظ في صناعة العقل والتفكير وإيقاظ الضمير ورفع الهمة وإحياء استشعار المسؤولية.
4. إن التجارب البشرية وهدى ديننا الحنيف يركزان على أهمية تنسيق الجهود، جمعها وترتيبها في حلقات تأثيرية تخصصية ما يعبر عنه بالعمل الجماعي في إطار المجتمع المدني ليكون وعاءاً للتعبير ثم التأثير في سير الحياة والشأن العام، وعلى رأسها التأثير والتحرك نحو الحكم الراشد.
5. إن العمل على إصلاح السياسات في العالم الإسلامي من أهم البوابات نحو السير إلى الحكم الراشد والمجتمع المدني بإمكانها أن يلعب دوراً مهماً في هذا الشأن.
6. إن النقد والنصح ووضع الأصابع على الإصابات وتثقيف الشعوب بخطر المضي في السياسات الخاطئة، وبناء عملية النصح والنقد على المعلومات والدراسات الصحيحة، والوقوف في وجه التقارير المضللة التي تزور الواقع وتبرره هو العمل الواجب الذي يقتضيه نصوص الشرع، وهو العمل الدافع نحو تصحيح المسار وإصلاح الشأن العام والسير نحو الحكم الرشيد.

7. بقدر ضرورتنا للمجتمعات المدنية القطرية تزداد الضرورة للمجتمعات المدنية على مستوى الإقليم وعلى مستوى العالم لأجل سبر غور السياسات الإقليمية والعالمية والإسهام في توجيه النخبة المؤثرة أو الحاكمة على مستوى الإقليم ومستوى العالم.

8. إن المجتمعات المدنية على مستوى الإقليم ومستوى العالم المنتمة لمصالح العالم الإسلامي وقيم العدالة وحقوق الإنسان ضعيفة مقارنة بالمجتمعات المدنية العالمية والإقليمية المدعومة من الغرب والتي تعمل لصالح القيم الغربية, الأمر الذي يتطلب مراجعة الخطاب, وخلق روابط وإعطاء الصورة بتبادل الأدوار مع النخبة السياسية والحكومة في العالم الإسلامي ليتمكن تلك المجتمعات المدنية من أداء دور أكثر تأثيرا في قضايانا الإقليمية والعالمية.

9. في كثير من حركاتنا التدينية قد خرج الاحتساب في الشأن العام عن دائرة الاهتمام وفي كثير من الأحوال عدت من الأعمال غير المطلوبة, وانحصر الاحتساب في التدين الخاص من العبادات المحضة او بعض أعمال السوق في التجارة, الأمر الذي ترك الآثار السالبة على حركة المجتمع المدني, وأضعف الحراك نحو الشأن العام وأسهم في سقوط ملف الشأن العام في مجتمعاتنا في يد أدعياء الإصلاح وابتعاد العناصر النظيفة عنها وما يثير العجب أن هذا الابتعاد قد تم بدعوى التدين.

10. إن المساعدات الخارجية الأجنبية في كثيرا من بلداننا قد أخرج المجتمع المدني عن إطار الاستقلال وربطها بالقضايا الوطنية, وأصبحت رهينة للأجندات الخارجية التي تستغل أوضاع العالم الإسلامي وتتدخل في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وتوجه سياساتها وفعاليتها, وعن طريقها تقوم بتقوية أطراف موالية لهم في العالم الإسلامي ودعمهم ماليا.